باب [illegible]

البيع [illegible]

سكاف لا وذكرها هنا [illegible]

ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله وعليه [illegible]

بين السكة وبين الدار وفي السكة المغصوب منه اذا حلف [illegible]

من الغاصب فجاء الغاصب به وقال انا سلمته اليك فقال المغصوب منه لا اقبل لا

يحنث ويبرأ الغاصب لان شرط الحنث القبض ولم يوجد وشرط البراءة الرد وقد

وجد وهو رجل عرب ودار رجل فحلف صاحب الدار لا يبرأ ابو حنيفة رحمه الله

الله لا يدري الله في اي مكان من الدار فحنث لانه بار رجل حلف لا يشرب خمر هذه

هذه القرية فيشرب شيئا كثيرا منها او صبا غها لا يحنث الا اذا كان اكثرها او

الضياع في العمران لان القرية اسم للعمران وقد ذكرنا هذا في باب الطلاق بعلامة

النون وكذلك لو حلف لا يدخل بلده كذا فهو على العمران لان البلدة اسم لما هو داخل

الربض وكذلك لو حلف لا يدخل بلخ او لا يدخل رى او قال مدينة رى فخلافه كوره

كذا ورستاق كذا فدخل ارضا حيث يحنث رجل حلف لا يشرب من الخمر فصب

في فيه ان نوى حلقه بغير فعله لا يحنث ولو شرب بعد ذلك حنث لان اليمين انما

لا تعم شرط الخلال ولم يدخل حلقه ثم ادخل هو بعد ذلك حنث لانه الشرط في حق

رجل قال لله علي ان اتصدق بمائة درهم او اكثر فاخذ انسان على ثمنه فلم يتم البيع كلام

وهو يريد ان يقيله ان فعلت كذا فلا حرط ان يتصدق فرق بين هذا وبين اليمين

بالطلاق فان ثم اذا وصل الشرط بعد ما رفع اليد عن الفم لا يقع الطلاق والفرق

ان الطلاق محظور فتكلف بعلامة ما امكن فجعل هذا الانقطاع غير فاصل كما لو وصل

[illegible] موضع حنث الذي ذكر [illegible] الكوفة

[illegible] على

[illegible] حمل اليمين على معنى

[illegible] الحنث رجل حلف لا

[illegible] خرج حتى رجع باب الدار مغلقا حيث لا يحنث الفتح

ولم يمكنه الخروج او قبل ولم يتركه من الخروج ومن المشايخ من فرق فقال الحنث

في المسئلة الاولى لا يحنث في المسئلة الثانية والمختار انه يحنث في المسئلتين جميعا

وبه يفتى وبه اخذ الفقيه ابو الليث رحمه الله وفرق بين هذه المسئلة وبين مسئلة

ذكرها في فتاوى الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل البخاري رحمه الله ان من قال ان لم

اخرج من هذه المنزل اليوم فامرأته طالق فقيده ومنع من الخروج حيث يحنث

وكذا لو قال لامرأته وهي في منزل والدها ان لم تحضر الليلة منزلي فانت طالق

فمنعها الوالد عن الحضور حنث لحنث وذكر في هذا الكتاب لو هذا اضطرته

انه لا يحنث فعلى ما هو المذكور هنا لو هذا لا يحتاج الى العرف وعلى ما هو المذ

كور في فتاوى الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل وهو المختار للفتوى يحتاج والفرق

ان في المسئلة الاولى شرط الحنث هو الفعل وهو الكينونة وهو مكروه في السكنى والبيت

الاكراه في اوطان العدو رجل قال لامرأته ان سكنت هذه الدار فانت طالق وكانت

اليمين بالليل فانها معذورة حتى يصح لانها في معنى المكرهة في السكنى لانها تخاف

الخروج ليلا فلا تقدر على ذلك ولكن معذورة الحنث عند هذا هو المختار وقال الفقيه

اكثر من اثبت بذلك شهرا ثم رواه طلاق فاصبته حتى صار حالا لا يمكنه الخروج

حتى اصبح حنث فرق بين هذا وبينما اذا قيلا والفرق للعبيدة معنى المكره

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)